اعتبارات أساسية حول دعم انتاج الخبز و القمح في سوريا المجزأة

SSHAP
Social Science in Humanitarian Action Platform

منذ نهاية عام 2021، ساءت أزمة الغذاء في سوريا. وحذرت المنظمات الإنسانية وخبراء آخرون عاملين في سوريا من تدهور أزمة الغذاء سريعًا إلى مجاعة في حال لم يتم مواجهتها. يصف هذا الملخص الأبعاد الاجتماعية والسياسية لانعدام الأمن الغذائي في سوريا. كما يقُدم هذا الملخص رؤى حول تأثير انقسام سوريا لمناطق نفوذ متنازعة على نظم انتاج الخبز والقمح في سوريا والمخاطر المترتبة عليها، كما يستعرض الاعتبارات الرئيسية التي يتوجب على قطاع العمل الإنساني والباحثين والمانحين اتخاذها لمواجهة هذه التحديات.

وتشمل المصادر التي اعتمد عليها هذا الملخص دراسات منشورة، وتقارير، وتقارير إعلامية، ومجموعات بيانات مفتوحة المصدر. كما يعتمد هذا الملخص على استشارات تم الحصول عليها من المزارعين وخبراء آخرين خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2021. وتمت هذه الاستشارات في مناطق التحكم الرئيسية الثلاثة في سوريا وهي: شمال شرق سوريا، وشمال غرب سوريا، والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.

وتم إنتاج هذا الملخص من قبل فادي عادلة (باحث مستقل) ودايان دوكلوس (مدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة). وتم مراجعة الملخص خارجيًا من قبل إدوارد توماس (معهد ريفت فالي)، وتم تقديم الدعم من قبل علي أحمد (مهندس زراعي) لإجراء التقييمات الميدانية. وقام بمراجعته داخليًا كل من سانتياغو ريبول وميليسا باركر وآني ولكينسون (معهد دراسات التنمية) وقام بتحريره كل من فيكتوريا هالدين وليزلي جونز (أنثرولوجيكا). وتم تقديم دعم جزئي من قبل صندوق أبحاث التحديات العالمية في المملكة المتحدة ضمن مشروع ريكاب (ES/P010873/1). وهذا الملخص يقع تحت مسئولية منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني.

اعتبارات أساسية

للقطاع الانساني

- **تخطيط وتنفيذ برنامج الغذاء على المستوى المحلي.** يجب أن تكون البرامج الغذائية خاصة بموقع التنفيذ. وتستطيع الخبرة السورية المحلية توفير نصائح تقنية لعملية التنفيذ، بالإضافة إلى توجيه عملية صنع القرار والتنسيق بين برامج الغذاء المختلفة.
- **معادلة التأثيرات السلبية لتقسيمات مناطق النفوذ على برامج الغذاء.** أدى تقسيم سوريا سياسيًا إلى مناطق سيطرة مختلفة إلى الإخلال بنظام الغذاء. وبالرغم من ذلك، فإن درجة معينة من التعاون والبرمجة غبر خطوط النزاع ما زالت ممكنة بين هذه المناطق، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة تكنولوجيا البذار وإدارة موارد المياه.
- **زيادة التمويل للخبز المدعوم.** يعتبر الخبز المدعوم مادة غذائية ضرورية لأعداد متزايدة من السوريين. ويساهم عدم الوصول إلى الخبز المدعوم في انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- **دعم المزارعين المحليين.** يتوجب على القطاع الإنساني حماية وتوسيع المساعدات الخاصة بإنتاج القمح في سوريا. ويمكن دعم المزارعين المحليين من خلال تمكينهم من الوصول إلى البذور المحسنة والكيماويات الزراعية الفعالة وأنظمة الري والمعلومات حول أساليب الري. كما يجب دعم القدرة المحلية على المعالجة والتخزين والتصنيع على طول سلاسل القيمة من الحقل إلى المخبز.
- **تعزيز الخبرة المحلية السورية في التخطيط ومراقبة أنشطة البرامج الغذائية عبر مناطق النفوذ المختلفة.** ويشمل ذلك المشاركة كاستشاريين تقنيين، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار وعمليات التنسيق.

للمانحين

- زيادة الدعم الإنساني للخبز على المدى القصير والمتوسط من أجل مساعدة السكان الأكثر حاجة. ويشمل ذلك الدعم المباشر لتمكين الناس من الوصول للخبز، وتوفير الطحين، ودعم قدرات المخابز، ودعم الإنتاج المحلي للقمح، وسعه التخزين والطحن.
- **إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصالح في دعم التعافي بناء على حاجات المجتمع بما يشمل امتلاك عمليات التنفيذ والمراقبة.** يتوجب إشراك الشركاء مبكرًا وفي كثير من الأحيان في تصميم الاستراتيجيات. كما يجب تمكين المجتمعات لابداء رأيهم بمشاريع الدعم.
- **دعم الوصول المستدام والعادل للخبز** والحد من التكاليف الإنسانية والسياسية الناتجة عن العقوبات المفروضة على سوريا. ويجب التفكير في وضع معايير خاصة بالأمن الغذائي تشمل أهداف لوجستية وسياسية مثل آليات الشفافية والمسائلة, ومراقبة احترام هذه المعايير بشكل دائم.

للمانحين والقطاع الإنساني معاً

- **إجراء دراسات متعمقة حول إنتاج القمح محلياً.** ويجب التركيز بصورة خاصة على فهم فاعلية التقنيات الحالية والعقبات التي يواجهها المزارعون في الوصول إلى مدخلات الانتاج في مختلف المناطق. كما يجب إجراء تقييمات لفاعلية العوامل المؤثرة على غلة القمح، بالإضافة إلى مواضيع أخرى يحددها أصحاب المصلحة المحليون .

جهة اتصال منصة العلوم الاجتماعية في العمل الانساني- دايان دوكلوس: diane.duclos@lshtm.ac.uk

- **المراقبة المستقلة للغلة** والمحصول في كل منطقة لبناء بهدف صياغة التدخلات والسياسات الخاصة بالخبز بالشكل الأمثل.

خلفية

المربع 1: انعدام الأمن الغذائي

يعرف انعدام الأمن الغذائي بأنه 'عدم القدرة على الوصول إلى أنواع وكميات الغذاء الضرورية لكل فرد في الأسرة من أجل أن يعيش أسلوب حياة نشط وصحي'.[2] أما انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيظهر 'عندما يشكل عدم قدرة الشخص على تناول الغذاء الكافي تهديداً مباشراً على حياته أو سبل معيشته'.[3]

ازداد انعدام الأمن الغذائي في سوريا بصورة كبيرة خلال الأعوام الماضية. ففي عام 2020، عاش حوالي 7،9 مليون سوري في واقع من انعدام الأمن الغذائي, بينما ارتفع هذا العدد في بداية يناير 2022، إلى 12،4 مليون سوري، وهم يشكلون 60 % من عدد السكان. وفي ذات التاريخ وصلت مؤشرات أسعار الغذاء إلى أرقام قياسية بزيادة تقدر بـ 34% بالمقارنة مع الأسعار قبل ستة أشهر.[1]

و أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى توسيع دائرة تفشي الفقر في سوريا. حيث يقدر بأن تسعة من كل عشرة سوريين يعيشون تحت خط الفقر وهو 1،09 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد يومياً. كما يقدر بأن 60 إلى 65 % يعيشون فقرًا مدقعًا.[4] وبالإضافة إلى ذلك وكنتيجة للصراع، يقدر بأن 6 مليون سوري هم أشخاص نازحين داخليًا وليس من المحتمل رجوعهم إلى منازلهم. ويتعرض الأشخاص النازحين داخليًا والذين فقدوا أسباب الرزق إلى مصاعب مضاعفة ويعتمدون غالبًا غلى المساعدات الإنسانية المحدودة.

نتجت أزمة الغذاء هذه من تقاطع عوامل عدة ومتزامنة في سياق الصراع المستمر في سوريا. وتشمل تلك العوامل: العنف السياسي والاجتماعي، والأزمة المالية المتفاقمة، ووباء الكوفيد–19 المنتشر حول العالم، والعقوبات الدولية، وانكفاء المانحين المضطرد. حيث تتفاعل جميع هذه العوامل لتؤدي إلى الحد من قدرة الناس على إنتاج و/أو الحصول على الغذاء، وخاصة الخبز. الا أن جذور الأزمة الغذائية تعود إلى العقد السابق للنزاع الحالي, حيث عانت سوريا من محاولة قاسية لإعادة تنظيم العقد الاجتماعي وتوزيع الثروة والسلطة.

نظرة تاريخية لسلسلة انتاج الخبز في سوريا

يقدم الخبز نموذجا هامًا لأزمة الغذاء متعددة المستويات. إذ يشكل الخبز المدعوم في سوريا مادة غذائية يومية ضرورية ورمز لمسئولية الدولة في إطعام مواطنيها. ويطلق الناس اسم 'خبز الدولة' على ربطة الأرغفة المملحة والمسطحة والمغلفة والتي تحتوي على اثنى عشر رغيفاً. وهذا الخبز مدعوم من قبل المخابز العامة ويتم بيعه من قبل الباعة العموميين بأسعار مخفضة. حيث كان سعر الربطة في شباط، 2022، في المناطق التي يسيطر عليها النظام ما يوازي 0،10 دولارًا أمريكيًا (بسعر السوق السوداء). وتكفي هذه الربطة لإطعام عائلة مكونة من خمسة أشخاص لمدة يوم واحد. ويختلف خبز الدولة عن الخبز الأغلى قليلاً والذي تخبزه وتبيعه المخابز الخاصة، إلا أن الطحين والوقود اللازمين لإنتاج الخبز توفره الدولة بأسعار مدعومة للمخابز العامة والخاصة على حد سواء. وأصبح مصطلح 'خبز الدولة' مرادفًا لنمط حياة المدينة والأمن الاجتماعي والحد الأدنى للأجور اليومية.[5] وبالرغم من سنوات الصراع والتي أدت إلى تآكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فإن الناس في سوريا يتوقعون حصولهم على حصتهم اليومية من الخبز، ويعلقون هذه المسئولية على الجهة التي تدعي التمثيل السياسي أو الحكم في منطقتهم.

الانتاج التقليدي للخبز، والاصلاحات والاعانات ما قبل النزاع

تقليدياً، فإن القمح المستخدم لصناعة الخبز في سوريا كان يزرع محليًا وبصورة رئيسية من قبل أصحاب الأراضي الخاصة (أصحاب الأرض). وكان القطاع العام يشتري هذا القمح ويطحنه ثم يقوم بنقله. وكانت الحكومة تشجع الاكتفاء الذاتي عن طريق دعم مزارعي القمح المحليين عبر نظام معقد من الدعم حيث يشمل ذلك توفير الحبوب والمبيدات والأسمدة والمياه مقابل جزء بسيط من تكلفتها، بالإضافة إلى توفير خطوط ائتمان وتأمين ضد الكوارث. وفي المقابل، كانت الحكومة تقوم باحتكار المحصول وشرائه بالكامل.

على إثر الإصلاحات الزراعية الصادرة في الستينات من القرن العشرين، أصبح الفلاحون مقاولين لسياسات الدولة الزراعية، أدى ذلك إلى سوء في توظيف الموارد. ومع الوقت، أصبح العبء الاقتصادي الناتج عن نظام الدعم غير محتمل. لذا أصبح تخفيض نظام الدعم أحد هدف بشار الأسد، الذي تولى السلطة عام 2000، وفي عام 2003، تم استثناء ممثلي اتحاد الفلاحين من القيادة السياسية. وابتداء من عام 2005، تم تطبيق اجراءات تقشف من أجل تخفيض الكيماويات الزراعية المدعومة مثل (الأسمدة والمبيدات) مما أثر بشكل مباشر على زراعة القمح. بالإضافة إلى ذلك، انتقلت أولويات الحكومة من دعم إنتاج الطحين من القمح إلى دعم أسعار الطحين عند عملية الشراء. وفي عام 2008، تم رفع الدعم عن الوقود بشكل مفاجئ، مما أدى إلى اضرابات في المخابز وطوابير طويلة للحصول على الخبز. وأجبرت الحكومة على تسوية الأمر من خلال تخصيص حصص من الوقود المدعوم للمخابز.

الخبز في خط مواجهة الصراع

رغم أن الانتفاضة التي اندلعت في سوريا عام 2011 لم يكن موضوعها الخبز بصورة رئيسية، فإن الإجراءات التقشفية التي تم تنفيذها خلال العقود السابقة للانتفاضة آلمت الفقراء الضعفاء على نحو غير متناسب. وهؤلاء الفقراء الضعفاء هم منتجون ومستهلكون لخبز الدولة في المجتمعات الريفية وشبه الحضرية.[6] ونتيجة لذلك، أصبحت مناطق مثل حماة ودرعا والغوطة الشرقية معاقل للثورة. وفيما بعد، عندما حاولت هذه المناطق الانفصال عن الحكومة المركزية في دمشق، أصبحت قدرتهم على توفير الخبز للسكان (أو عدمها) مسألة حاسمة أيضا في قدرتهم على الحكم الذاتي.

لذا كان الخبز هدفًا للعنف السياسي خلال النزاع, فمنذ شهر مارس لعام 2011، قتل 801 مدنياً على الأقل في 174 هجومًا استهدف المخابز وطوابير الخبز، تتحمل المسئولية في معظمها الحكومة السورية و حلفائها الروس. وفي الآونة الأخيرة، وبنتيجة تدهور الأوضاع المعيشية, احتج الناس ضد الأسعار المرتفعة

للخبز والطوابير الطويلة أمام المخابز. وردًا على ذلك، زادت الأحزاب السياسية الحاكمة من حملات القمع العنيف ضد المدنيين المحتجين على أسعار الخبز وانعدام الأمن الغذائي كطريقة لتثبيط الحكم الذاتي والإستقلال.[7،8] وقد أعلنت الحكومة السورية بأن موسم الـ 2020-2021 هو 'عام إنتاج القمح' ثم استخدمت هذا الإعلان لتبرير مصادرة الأراضي من أصحابها في شمال حماة وجنوب إدلب. وكانت قوات النظام قد استعادت هذه الأراضي في عام 2019[9]. كل ذلك يرسم صورة عن كيفية استخدام الخبز كأداة سياسية خلال النزاع.

وقد انخرطت أطراف النزاع في ما يسميه المراقبون في سوريا ب "حرب القمح" وذلك للحصول على القمح الذي تنتجه أقاليم أخرى ولمنع وصول الآخرين إلى القمح. وشملت الأساليب المتبعة حرق حقول القمح الموجودة في أراضي الطرف الآخر، وشراء القمح بأسعار أعلى من الأسواق المحلية، والاستيلاء على الأراضي الخصبة، واستخدام شبكات التهريب للحصول على القمح من مناطق أخرى.

وبالنظر إلى أهمية الخبز في الحياة اليومية، واستعماله في الصراع، فقد شملت المساعدات الدولية المرسلة إلى سوريا منذ عام 2012 وإلى الآن حصص خبز يومية. فعلى سبيل المثال، أوصل برنامج "الخبز من أجل السلام" الذي تنفذه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 122,000 طناً من الطحين أو ما يعادل 300 مليون حصة خبز منذ بداية البرنامج في عام 2013. وفي الواقع، فقد انتقلت المسئولية تجاه نظام الدعم في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة جزئيًا من المجالس المحلية إلى المنظمات غير الحكومية، وقد أصبح دعم إنتاج القمح والطحين والخبز نشاطًا ملحًا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمن الغذائي في سوريا.

الهياكل السياسية والحكومية المساهمة في توفير الخبز وتسعيره حالياً في سوريا

اعتبارًا من يناير لعام 2022، يتم دعم الخبز من قبل جميع الفصائل السياسية الحاكمة في مناطق السيطرة في سوريا. وتقوم الأطراف الحاكمة إما بتوزيع الطحين والوقود للمخابز بسعر مخفض أو بدعم أسعار الخبز مباشرة للمستهلكين، أو كليهما معًا. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم المنظمات غير الحكومية في نظام الدعم في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، إما بتوزيع الطحين للمخابز كجزء من حزمة المساعدات والدعم العابرة للحدود، أو بتوزيع الخبز مجانًا للفئات الهشة.

شمال غرب سوريا

ينقسم شمال غرب سوريا إلى منطقتي سيطرة، حيث يتحكم الجيش الوطني والحكومة الانتقالية التابعة لتركيا بمنطقة شمال حلب وتتحكم هيئة تحرير الشام وجيش الإنقاذ التابع لها بمنطقة شمال إدلب. وعدد السكان الإجمالي هو 4,4 مليون مواطن بينهم 2,8 مليون شخص نازح داخليًا و 1,7 مليون يعيشون في مخيمات ومواقع غير رسمية.[10] وتعتمد هذه الفئات المهمشة على المساعدات، إما في صورة دعم لحصص الخبز اليومية من قبل حكومة الإنقاذ والحكومة الانتقالية، أو في صورة دعم إنساني مباشر تقدمه المنظمات غير الحكومية.[11]

يشكل شمال غرب سوريا بيئة متقلبة سياسيًا وأمنيًا, يساهم في ذلك عوامل من عدم اليقين حول تجديد المساعدات الدولية عبر الحدود (و يتكررا هذا الضغط كل ستة شهور). كما يساهم فيه الاقتتال الداخلي بين الفصائل المتعادية، والعقوبات ضد الفصائل الجهادية كما تقلبات السياسة الداخلية التركية. تتضافر جميع هذه العوامل لزعزعة الثقة باستقرار الوصول للمساعدات.

تؤثر تركيا على السياسة والأمن في شمال غرب سوريا وبالتالي، فإن أسعار الخبز وتوفره يعتمدان على سوق السلع التركي. حيث يستورد الطحين من تركيا تجاريًا وأيضًا كمساعدات عابرة للحدود.[12] وفي شهر مايو لعام 2021، شكل الطحين المحلي نسبة 10% فقط من الطحين المستخدم للخبز في شمال غرب سوريا بينما تم استيراد 90% من تركيا. يعني ذلك انخفاضًا كبيرًا في الإنتاج المحلي بالمقارنة مع شهر نوفمبر، 2020 عندما شكل الطحين 32% من قيمة السوق، بينما تم استيراد 68% من الخارج. وبسبب الاعتماد على الطحين التركي، فقد أدى التضخم السريع في الأسواق التركية عام 2021 إلى ارتفاع حاد في سعر الخبز في شمال غرب سوريا، بما في ذلك تكلفة خبز الدولة.[8]

بسبب هذه العوامل مجتمعة، كانت التقديرات في شهر يونيو، 2021 تشير بأن 46% من السكان في شمال غرب سوريا لا يمكنهم الحصول على خبز بأسعار معقولة.[13] وأدت أزمة الخبز في شمال غرب سوريا إلى غضب شعبي ومظاهرات. فتم توزيع كميات إضافية من مساعدات الطحين إلى المخابز[13] لتخفيض أسعار الخبز، وقامت المخابز في إدلب بتخفيض وزن ربطة خبز الدولة للحفاظ على الأسعار.[14] وفي نوفمبر 2021، عقدت هيئة تحرير الشام وحكومتها اجتماعًا طارئًا تعهد فيه قائد هيئة تحرير الشام، الجولاني، بثلاثة ملايين دولار أمريكي (11 ترليون ليرة سورية) لدعم الأسعار حتى انتهاء الأزمات الاقتصادية. وفي ديسمبر، 2021، أعلنت حكومة الإنقاذ عن ميزانية قدرها ثلاثة ملايين دولاراً أمريكياً (11 ترليون ليرة سورية) من أجل دعم الطحين والوقود ل 85 مخبزًا مدعومًا، في محاولة لتثبيت سعر ربطة خبز الدولة.

شمال شرق سوريا

تتحكم "قوات سوريا الديمقراطية" في شمال شرق سوريا، وهي تحالف مكون من جماعات مسلحة تهيمن عليها وحدات حماية الشعب الكردية وتحكمها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والتي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة (تتراوح الأرقام بحسب المصادر) من ضمنهم عدد كبير من الأشخاص النازحين داخليًا. وأدى العنف السياسي المستمر، بما فيه قطع تركيا للمياه، إلى حركة مستمرة للأشخاص النازحين داخليًا نحو هذه المنطقة، مما زاد الضغط على الأرض والموارد.[15]

وبرغم وفرة القمح والنفط في شمال شرق سوريا. ولكن المنطقة عانت تاريخيا من الاقصاء والتهميش[16] مما أدى إلى محدودية البنى التحتية اللازمة لتكرير الوقود الخفيف. لذا تعتمد شمال شرق سوريا على الوقود المستورد.[17] يضاف لذلك العلاقات المتوترة بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وجيران سوريا تاريخيا، مما ساهم في نقص الوقود وأسعاره المرتفعة (انظر إلى الشكل رقم 1). فالوقود ضروري لحصد ونقل وطحن الطحين. ونظراً إلى أنَ 91% من الطحين المستخدم لإنتاج الخبز في شمال شرق سوريا يتم الحصول عليه محليًا، فإن توفير الوقود الكافي للحفاظ على الإنتاج بسعر متناول يبقى تحديًا تواجهه حكومة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. فعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط تكلفة إنتاج الخبز بالدولار الأمريكي بمقدار 28% بين مارس ويوليو، 2021 نتيجة النقص في الوقود. وترجم هذا الارتفاع إلى معدل 96% في سعر الخبز المدعوم والذي يصل المستهلكين بالليرة السورية خلال نفس الفترة. ولا يعكس هذا الارتفاع التضخم الحاصل فقط، ولكن أيضًا التأثير الأكبر لأسعار الوقود على سلسلة انتاج الخبز.[18]

تقوم حكومة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بدعم الطحين والوقود في المنطقة. ولا تتوفر أرقام عامة عن حجم الطحين المدعوم من قبل الإدارة ولكنها تزعم بأنها تغطي احتياجات المناطق التي تقع تحت سيطرتها. ولكن من الملاحظ أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تجد صعوبة في تغطية التكاليف وتوفير المكونات، وخاصة الوقود. وتتهم الإدارة تجار الحرب بالوقوف وراء النقص في الطحين المدعوم والوقود,[19] بينما يزداد غضب السكان من رداءة الخبز وأسعاره المرتفعة وكمياته القليلة.

الحكومة السورية

نجح النظام السوري في استعادة سيطرته على معظم أرجاء الدولة. ويعيش اليوم أكثر من 16 مليون شخص تحت سيطرته. وبالرغم من المصاعب التي سببها النزاع، تحافظ الحكومة السورية على نظام دعم خبز معقد. فهي تقوم بدعم حصص الطحين والوقود للمخابز الخاصة، كما تنتج الخبز مباشرة عبر مخابزها العامة. وفي عام 2022، تم تخصيص 18% من الميزانية الاجمالية البالغة 13,3 ترليون ليرة سورية لدعم أسعار الخبز للمستهلكين مباشرة بزيادة عن نسبة 10% من الميزانية في عام 2021. بالمقابل خفضت دعم الوقود إلى 20% أخرى من الميزانية, من أجل دعم الطحين والنقل والخَبز، عن نسبة 32% في عام 2021.[20،21،22،23] وتهدف الحكومة من هذا التحول في الدعم إلى السيطرة على السوق السوداء فيما يخص الوقود والطحين، وإلى زيادة الدعم المباشر للمستهلكين.

ومع ذلك، تواجه الحكومة السورية تحديات في توفير الخبز, اذ خسرت مصادر الطحين والنفط الموجودة في شمال شرق سوريا، وبالتالي تحتاج الآن إلى شراء تلك السلع. وبالرغم من استعداد كل من روسيا وإيران لتوفير الموارد، فإن قدرة الحكومة السورية على توفير العملة الأجنبية لدفع ثمن الامدادات محدودة. للتعويض عن ذلك، قام النظام بتأجير أصول استثمارية مهمة مثل ميناء طرطوس، ومنح حق الوصول المميز للمستثمرين الروس والإيرانيين مقابل الدعم. غير أنها بفعل ذلك، تحرم الحكومة نفسها من موارد ومداخيل مستقبلية.

بالإضافة لذلك, تلعب الانتماءات السياسية دورا متزايدا في تحديد مستوى الأمن الغذائي لدى الأسر في المناطق الحكومية. ففي فبراير، 2022، بدأت الحكومة في تنفيذ خطط سابقة لتخفيض عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على دعم مباشر للوقود والخبز والأغذية الأساسية.[23،24] وتحصر هذه التدابير الحصول على الخبز المدعوم في الأشخاص الذين يحملون بطاقة المستهلك الرقمية (البطاقة الذكية) والتي استبدلت بطاقات الهوية العائلية الورقية (حيث تعتبر الحكومة السورية الأسرة بأنها عائلة مكونة من أب وأم وأبنائهما غير المتزوجين) تسبب ذلك في غضب شعبي واسع النطاق.[25] ويتوجب على الأشخاص المسموح لهم شراء الخبز من مصادر غير مدعومة بأن يقوموا بتسجيل أسمائهم وجنسياتهم (للأجانب) وأرقام هواتفهم لدى السلطات المحلية. ويؤدي التسجيل الإلزامي باستخدام تحديد الهوية الرسمية في النهاية إلى إقصاء الأشخاص الذين لا يحملون وثائق الهوية الصادرة عن الحكومة. و بسبب أن الحكومة السورية تستعمل النظام القانوني كسلاح وأداة أمنية بشكل واسع، فان النتيجة هي بقاء مئات الآلاف من الافراد بدون وثائق تعريف قانونية لأسباب مختلفة. ويشمل ذلك الأشخاص الذين ينظر إليهم كأعداء للدولة، والأشخاص المنحدرين من جيوب المعارضة ، والعائدين من دول مجاورة أو من شمال غرب سوريا، وآخرين لديهم قضايا تخص وضع الخدمة العسكرية. لذا, أصبح نظام الدعم شكلاً آخر من أشكال النفوذ السياسي والذي يتم استخدامه للسيطرة على المجموعات السكانية وللتفاوض مع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى.

إجمالًا، تهيمن الحكومة السورية على سوق الخبز في مناطقها. إذا رأينا كيف أن النظام ما أن استشعر عودة هيمنته السياسية والأمنية, حتى عاد لسياسات الإصلاح فيما يخص الدعم. ولكن، في نفس الوقت تنتشر عمليات التجارة غير المشروعة بشكل كبير, فالنظام وحلفاؤه يحققون أرباحًا كبيرة من بيع السلع المدعومة في السوق السوداء، مما يساهم في تفاقم الهشاشة المدفوعه سياسيا تحت سيطرة النظام وبالتالي تساهم في انتشار انعدام الأمن الغذائي في مناطق نفوذه.

إنتاج القمح في سوريا

رصد حجم الإنتاج المحلي من القمح

من الصعب تحديد كمية الإنتاج الحالي للقمح في كل منطقة نفوذ, إذ تقوم عادة السلطات المحلية بالإبلاغ عن كمية القمح التي قامت بشرائها من المزارعين حتى نهاية الحصاد. بينما تقوم السلطات الزراعية بتوقع إنتاج القمح أثناء الموسم الزراعي من خلال ضرب مساحة الأرض المزروعة بالغلة المثلى لتلك المنطقة. ويتم رصد الناتج المحتسب بالمقارنة مع احتياجات السكان المتوقعة في كل منطقة (تحتسب على أساس الاستهلاك اليومي للفرد من الخبز بالكيلوجرام).

فمثلًا ، كانت أحد التوقعات للحاجة مقابل الإنتاج للعام 2021 كالتالي:[25]

- في أقاليم الحكومة السورية، تم تقدير الاحتياجات ب 1،2 مليون طن من القمح وتم تقدير الإنتاج ب 200,000 طن.
- في شمال شرق سوريا ، تم تقدير الاحتياجات ب 300,000 طن بينما تم تقدير الإنتاج ب 600,000 طن.
- في شمال غرب سوريا ، تم تقدير الاحتياجات ب 500,000 طن وتم تقدير الإنتاج ب 150,000 طن. بينما تم التبليغ عن الإنتاج الفعلي ب 30,000 طن فقط[26]. وشكل ذلك 20% من الانتاج المتوقع و10% من الاحتياجات المتوقعة.

وتستثني هذه الحسابات السوق الحرة والسوق السوداء/غير الرسمية والتي يحركها العرض والطلب. كما تستبعد إعادة بيع المواد المدعومة بعد الاختلاس من قبل مسئولين في الدولة، وأمراء حرب ومستغلي الحرب. فعلى سبيل المثال، تقوم الحكومة السورية حاليًا باستعمال خدمات التجار من القطاع الخاص في شراء القمح من المزارعين في شمال شرق سوريا. وحجم هذه التجارة، والتي تعتبر عمليات تهريب من قبل الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا،[27] يعتبر مفقوداً من كميات القمح التي تم شراؤها والمبلغ عنها ذاتيًا، وقد يتم تفسيرها كغلة منخفضة للمنطقة في ذلك الموسم.

لذلك، فإن تدقيقاً أكبر مطلوب لتقييم الأرقام المبلغ عنها رسميًا من قبل السلطات في سوريا، وخاصة عندما يكون للغلة أو الإنتاج دور رئيسي في طلب المزيد من المساعدات والدعم.

تقدير الإنتاج الحالي للقمح

تم الحصول على تقييم أكثر دقة لإنتاج القمح على أساس كل حقل أو كل منتج عندما سئل المنتجون والخبراء المختصين بالمناطق السورية والذين تم استشارتهم في هذا الملخص. وأبلغوا بأن محصول القمح لعام 2021، كان ضعيفًا جدًا. وفي بعض المناطق بلغ المحصول 10% فقط من العائد المثالي. وتم اختيار المجتمعات من أجل صياغة هذا الملخص بحيث تعكس جميع المناطق والتقسيمات السياقية في الدولة. وتم إنتاج الجداول أدناه من قبل المؤلفين باستعمال بيانات تم توفيرها من المزارعين والمهندسين الزراعيين الذين تمت استشارتهم.

البيانات المتوفرة من شمال شرق سوريا، وهو الإقليم الأكبر انتاجًا للقمح في الدولة توضح بأن مساحات المحاصيل انخفضت بشكل حاد في عام 2021.[28] ففي بعض مناطق الحسكة، بلغ الانخفاض 95 %. وتم تقدير الإنتاج الإجمالي في شمال شرق سوريا ب 400,000 طن (بعد حصاد 2021) وهو انخفاض عن إنتاج عام 2020 والذي قدر ب 950,000 طن. مع ذلك، أبلغت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا عن شرائها ل 200,000 طن من الحصاد فقط.[29]

الجدول 1: الغلة مقدرةً بالكيلوجرام لكل دونم (حوالي 0,25 فدان) من قبل خبراء محليين للعامين 2021 و 2020, مقارنة بالغلة المثلى للمنطقة.

	العام	حماة	الحسكة	إدلب	شمال حلب
زراعة بعلية	2021	50-25	100-25	60	50
	2020	50	200-100	-	-
	الأمثل	125	250	200	200
زراعة مروية	2021	100-50	200-50	300	100
	2020	200-100	400-350	350	-
	الأمثل	200	500	350	350

الجدول 2: الغلة المبلغ عنها بالكيلوجرام لكل دونم (حوالي 0,25 فدان) من قبل المزارعين للعامين 2021 و 2020, مقارنة بالغلة المثلى للحقل:

	العام	حماة	الحسكة	إدلب	شمال حلب	الرقة
زراعة بعلية	2021	40	80	60	-	63
	2020	60	75	83	-	150
	الأمثل	125	250	200	200	250
زراعة مروية	2021	65	-	-	190	220
	2020	90	233	275	216	200
	الأمثل	200	450	350	350	450

* تم توفير قيم العائدات من مزارعين وخبراء زراعيين خلال استشارات تمت في شهري نوفمبر وديسمبر, 2021. وقدم الخبراء تقديرات تقريبية لمناطق عملياتهم, وأبلغ المزارعون عن الانتاج الاجمالي لحقولهم, وتم استنتاج العائدات من قبل فريق البحث. وتم تقديم الأرقام المثالية كمراجع لأكبر عائد ممكن في كل منطقة.

التهديدات التي تواجه انتاج القمح في سوريا

لفهم الانخفاض في إنتاج القمح، يجب علينا النظر إلى التهديدات التي تواجه نظام إنتاج القمح برمته. ولتلك الغاية يمكن تصنيف العوامل الرئيسية التي تهدد إنتاج القمح إلى أربع مجموعات:

1. **الضرر المرتبط مباشرة بالنزاع :** تؤثر الأضرار المادية على قدرة المزارعين في زراعة محصول القمح. وتشمل هذه الأضرار فقدان الأصول، والحرائق في المحاصيل، وتدمير أنظمة الري خلال الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بالإضافة إلى نتائج الصراع الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الضرر الاجتماعي عقبة أمام الزراعة، ويشمل ذلك العنف الممارس ضد المجتمعات الزراعية ونزوح تلك المجتمعات، بالإضافة إلى الضغط الممارس ضد الشباب من للانضمام إلى الميليشيات العسكرية أو هربهم منها (مثال: جنوب إدلب), والذي يقوض القوى العاملة في الزراعة.

2. **الضرر البيئي :** تؤثر التغييرات المناخية والبيئية على انتاج القمح في سوريا، وخاصة توفر المياه. فانخفاض معدلات المطر وعدم انتظامه أدى إلى زيادة تكرار و شدة موجات الجفاف. وبينما تصل 60% من مياه سوريا عبر تركيا عبر نهر الفرات، فإن هذا الإمداد لا يمكن الاعتماد عليه لأن تركيا تتحكم بتدفق الماء إلى سوريا.[15] وفي النهاية، تزيد هذه العوامل من الاعتماد على المياه الجوفية للري وللحفاظ على محصول القمح. وعادة ما يتم الحصول على المياه الجوفية عبر الآبار العشوائية التي يحفرها المزارعون، والتي تؤدي إلى استنزاف مصادر المياه الجوفية بصورة أكبر.[28] كما تؤدي الممارسات الزراعية مثل الري بالأخاديد إلى تعطيل تجديد منسوب المياه الجوفية. ونتج عن ذلك انخفاض منسوب المياه الجوفية بشكل مطرد في مناطق الدولة.[30]

3. **فشل المؤسسات والمنظمات:** يفتقر المزارعون الذين يزرعون القمح إلى الدعم اللازم للحفاظ على سبل عيشهم. وتخصص الحكومات موارد قليلة للزراعة ولا تستثمر في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الداعمة لإنتاج القمح. كما أن تدخلات الجهات الغير حكومية تعود بالفائدة على عدد قليل من المزارعين وتقوم على مشاريع قصيرة الأمد مما يفقدها الفاعلية. في ذات الوقت لدى المزارعين خيارات محدودة لبيع محصولهم، إذ تتحكم الجهات الحكومية والتجار

بالأسعار بصورة كبيرة. لذا فإن الأمن الاقتصادي والاجتماعي النسبي الذي ارتبط يومًا ما بزراعة القمح هو في اضمحلال و معه نظام الدعم السخي الذي بقي لعقود سبقت النزاع الحالي, لذا يلجأ المزارعون إلى زراعه محاصيل ربحية أخرى كسبيل للعيش.

4. **الأزمات العالمية والإقليمية**: بسبب اعتماد سوريا المتزايد على القمح المستورد، أصبح إنتاج الخبز عرضة للأحداث العالمية بصورة متزايدة. فعلى سبيل المثال، يهدد الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي بدأ في فبراير ،2022 حدوث نقص عالمي في القمح, وبدون إمكانية لضبط الأسعار أو ضمان الإمدادات. لذا فإن استعادة أنظمة إنتاج القمح المحلية في سوريا أصبح أمرًا ملحًا. وتخلق تأثيرات الغزو الروسي لأوكرانيا تحديات إضافية لإنتاج الخبز في بعض المناطق السورية. فعلى سبيل المثال، في شمال غرب سوريا تحتكر هيئة تحرير الشام تجارة الوقود عن طريق شركة وتد والتي تملكها الهيئة. وحتى فبراير، 2022، كان يتم استيراد الوقود من أوكرانيا عبر شركات تركية. ومن المتوقع أن تأثير الحرب على إمدادات الوقود وأسعارها سيؤدي إلى زيادة أسعار الخبز في شمال غرب سوريا. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، يتوقع أن يؤدي الغزو الروسي لأوكرانيا إلى زيادة تقييد الوصول إلى الطحين والوقود. وبينما تستطيع الحكومة شراء الإمدادات من مناطق شمال شرق سوريا بسعر أعلى، إلا أن الكمية المتاحة غير كافية لتلبية حاجات السكان.[31]

وفي سياق الأزمة الاجتماعية والسياسية والصراع العسكري في سوريا، فإن هذه العوامل المركبة تؤدي إلى فشل نظام إنتاج القمح، كما هو واضح من خلال انخفاض الغلة إلى مستوى أدنى من حد الربح بالنسبة لمزارعي القمح. هذا السياق من الأزمات المتداخلة يحد أيضًا من فاعلية التدخلات المصممة لتعويض كل من العوامل الفردية.

الأسواق غير الرسمية وتكلفة القمح في سوريا

تشكل السلع المدعومة حكوميًا مثل الوقود والقمح والعلف والأسمدة بضائع مهمة للتداول في شبكات التجارة غير المشروعة والمترامية الأطراف في سوريا. السلع التي يتم اختلاسها من المخازن عن طريق المسئولين يتم تحويلها بسرعة إلى نقود بهوامش ربح مرتفعة عبر شبكة ممتدة من أمراء الحرب والتجار. ثم يتم الاتجار بهذه السلع عبر مناطق النفوذ.

الشكل 1: أسعار الوقود في الأسواق الرسمية والموازية

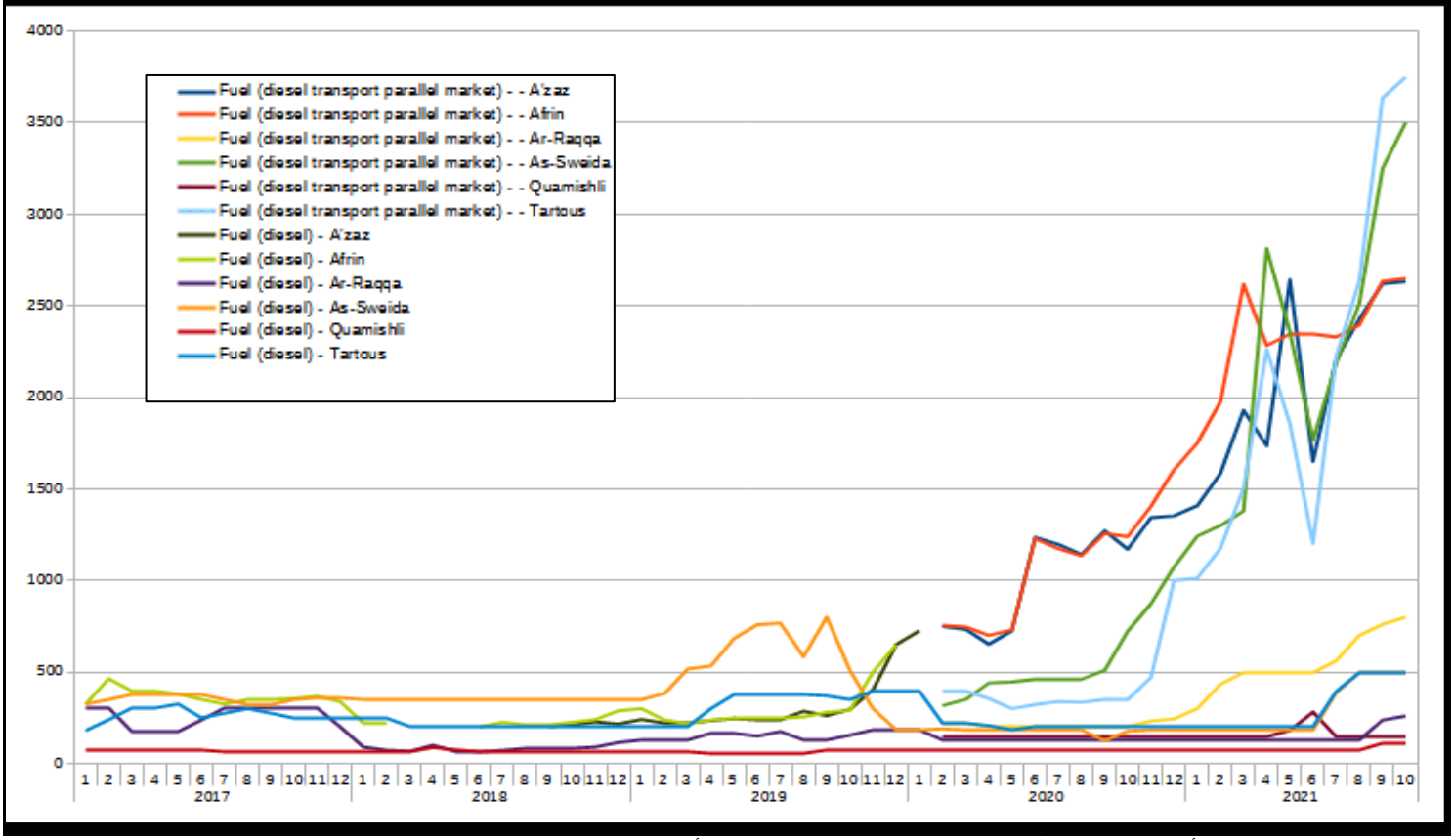

مصدر البيانات: نظام برنامج الأغذية العالمي لتحليل مواطن الضعف ورسم معالمه، وبيانات أسعار الدولة.[34]

التجار هم جزء لا يتجزأ من الأنظمة السياسية والأمنية لجميع الأقاليم.[32] كما يرتبط التجار بالجهات الفاعلة عبر الحدود، بما فيها حزب الله اللبناني والميليشيات العراقية المرتبطة به والحكومة التركية وأتباعها المحليين.

تقر الحكومة السورية بأن حوالي 20% من الطحين يذهب مباشرة إلى السوق السوداء.[33] فالكيلوجرام الواحد يتم بيعه بسعر 40 ليرة سورية للعموم، بينما يباع ب 1200 ليرة في السوق السوداء. وبرغم أن الحكومة تقوم دوريًا بمصادرة شاحنات فردية وعمليات تهريب صغيرة أخرى، إلا أن الشبكات التي تتاجر بالطحين

والوقود والبضائع الثمينة الأخرى تتبع للنظام السوري.[6] إن هذه الديناميات غير الرسمية للسوق تنعكس على ارتفاع أسعار الوقود (كما في الشكل 1) وأسعار القمح والطحين (كما في الشكل 2). تم اختيار الأسواق المستعملة في هذين الشكلين للتعبير عن مناطق النفوذ والسياقات المختلفة في البلد.

الشكل 2: أسعار القمح بالجملة في الأسواق الموازية

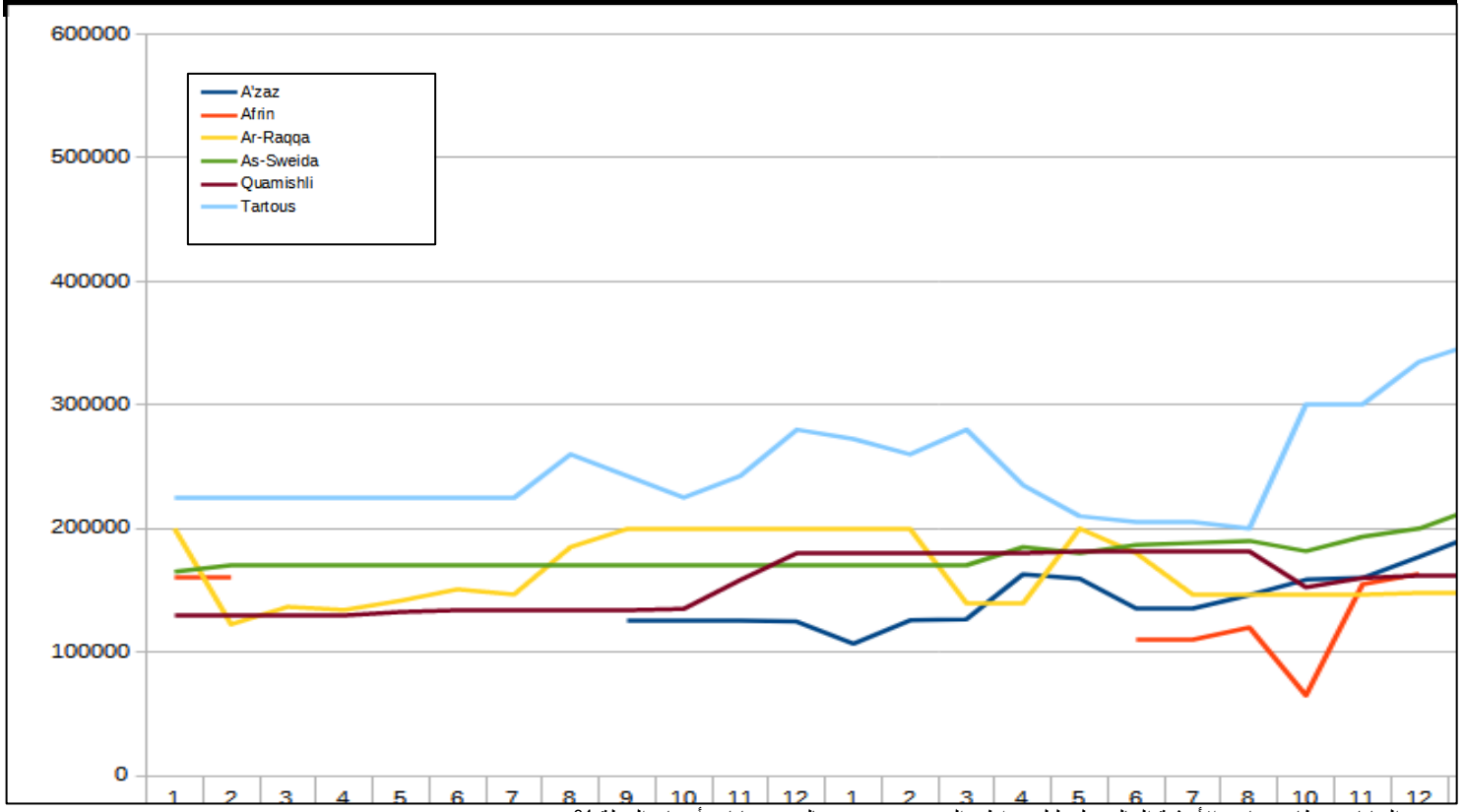

مصدر البيانات: نظام برنامج الأغذية العالمي لتحليل مواطن الضعف ورسم معالمه، وبيانات أسعار الدولة.[34]

الخلاصة

إن الأمن الغذائي في سوريا في تدهور. إذ من المتوقع أن يستمر انخفاض حصة الناتج المحلي من القمح في إنتاج الخبز في مقابل زيادة تكاليف الإنتاج (الطحين والوقود)، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الخبز, في ذات الوقت الذي ينخفض فيه حجم الانفاق العام على دعم الخبز. لكن الخبز هو حاجة يومية، ويواجه الناس في سوريا نقصاً في الطحين، وارتفاعاً في الأسعار، ووصولاً غير متكافئ للدعم، والابتزاز وأشكال أخرى من ضرائب الحرب. علاوة على ذلك، فإن حصاد القمح لا يصل إلى الأسواق المحلية، إما بسبب انعدام الموارد أو بسبب التنافس غير العادل. ويؤدي فقدان الإنتاج المحلي والوصول إليه إلى تفاقم التمييز في توزيع الخبز.

ان البعثرة الحالية لنظم الغذاء في سوريا، بما في ذلك مساهمات القطاع غير الحكومي، تصب في مصلحة أطراف النزاع. بالفعل، فإن التحالفات بين النخب السياسية والأمنية والتجار تتحكم في عملية وصول السكان إلى الخبز في جميع المناطق السورية. فهؤلاء النخب عادة ما يفضلون استيراد القمح بدلًا من دعم الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى تهميش متزايد للمزارعين والمنتجين المحليين. وبدون الدعم السياسي، سيكون من الصعب على المزارعين زراعة القمح، خصوصا بالنظر إلى التحديات المتداخلة البيئية والسياسية والاجتماعية التي تشكل سلسلة انتاج الخبز في سوريا. مما سيؤدي حتما لانتقال المزارعين لزراعة محاصيل أخرى, وبالتالي زيادة الاعتماد على القمح المستورد لتلبية احتياجات الخبز في سوريا.

لذا، تواجه وكالات المساعدات تحديات أربعة مرتبطة ببعضها البعض وهي: استمرار ارتفاع أسعار الخبز المدعوم ولفترات طويلة، وانخفاض تدفق التبرعات، وارتفاع أسعار التشغيل، وازدياد أعداد السكان التي تحتاج الى المساعدة. أخيرا, ينبغي أن نكون واعين لحقيقة أن المساعدات الإنسانية إذ تساهم في رفد أنظمة الدعم في مختلف مناطق النفوذ، فهي تسهم في جهود الحكومات القيمة عليها، بالتالي فإن تقديم مساعدات الخبز قد تساهم في دعم موقف أطراف النزاع الحاليين.

المراجع

1. World Food Programme. *Syrian Arab Republic | World Food Programme*. Retrieved 7 July 2022, from مستمدة من https://www.wfp.org/countries/syrian-arab-republic

2. Bahn, R. A., Hwalla, N., & El Labban, S. (2021). Chapter 1—Leveraging nutrition for food security: The integration of nutrition in the four pillars of food security. In C. M. Galanakis (Ed.), *Food Security and Nutrition* (pp. 1–32). Academic Press. مستمدة من https://doi.org/10.1016/B978-0-12-820521-1.00001-0

3. World Food Programme. (n.d.). *Acute food insecurity soars to five-year high warns Global Report on Food Crises*. Retrieved 7 July 2022, from مستمدة من https://www.wfp.org/news/acute-food-insecurity-soars-five-year-high-warns-global-report-food-crise

4. PROGRAMME CYCLE. (2022). *Humanitarian Needs Overview Syrian Arab Republic*. OCHA. مستمدة من https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/hno_2022_rev-1.15.pdf

5. Graf, Katharina. (n.d.). Cereal Citizens: Crafting Bread and Belonging in Urbanising Morocco. *Paideuma: Mitteilungen Zur Kulturkunde*, *64*, 244–277.

6. Madi, N. (2019). *Cultivating a crisis: The political decline of agriculture in Syria* [Technical Report]. European University Institute. مستمدة من https://doi.org/10.2870/562441

7. The military security persecutes journalists because of their Facebook. (2021, February). In *Rozana Radio*. مستمدة من https://bit.ly/3MLNZuO

8. *Daily Bread for Syria | Transforming Lives | Syria | U.S. Agency for International Development*. (2015, November 19). مستمدة من https://www.usaid.gov/results-data/success-stories/daily-bread-syria

9. *Syrian Network for Human Rights*. (n.d.). Syrian Network for Human Rights. Retrieved 7 July 2022, from مستمدة من https://snhr.org/

10. *Northwest Syria—Factsheet (October 2021)—Syrian Arab Republic | ReliefWeb*. (n.d.). Retrieved 7 July 2022, from مستمدة من https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/northwest-syria-factsheet-october-2021

11. Ihsan Relief and Development. (2018, May 7). *IhsanRD team continues to implement the rehabilitation project of Mehemble bakery in the governorate of Idlib*. مستمدة من https://www.ihsanrd.org/2018/05/07/01-43/

12. *Assessment Study on Syria Food for Peace Bread Program of 2013 to 2020 | iMMAP*. (2021, November 17). مستمدة من https://immap.org/product/assessment-study-on-syria-food-for-peace-bread-program-of-2013-to-2020/

13. *Bread and Bakery Dashboard - Key Overview | Northwest Syria Bread and Bakery Assistance - Issue #10 Reporting Period: June 2021 (6 September 2021) - Syrian Arab Republic | ReliefWeb*. (n.d.). Retrieved 7 July 2022, from مستمدة من https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/bread-and-bakery-dashboard-key-overview-northwest-syria-bread-and-7

14. Rasha.Abouzaki. (n.d.). *Assad government wants to import a million ton of wheat*. https://www.alaraby.co.uk/; العربي الجديد. Retrieved 7 July 2022, from مستمدةhttps://www.alaraby.co.uk/econ من

15. Human Rights Watch. (2020, March 31). *Turkey/Syria: Weaponizing Water in Global Pandemic?* مستمدة من https://www.hrw.org/news/2020/03/31/turkey/syria-weaponizing-water-global-pandemic

16. Tejel, Jordi. (2021). Kurdish Question in Syria: 1946–2019. In *The Cambridge History of the Kurds* (pp. 436–457). Cambridge University Press.

17. Sinan Hatahet. (2019). *The Political Economy of the Autonomous Administration of North and East Syria*. European University Institute. مستمدة من https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/65364/MED_WPCS_2019_16.pdf

18. iMMAP. (2021, October 6). *Wheat-Flour to Bread Processing Facilities Mapping Study for Northeast Syria (July 2021)* |. مستمدة من https://immap.org/product/wheat-flour-to-bread-processing-facilities-mapping-study-for-northeast-syria-july-2021/

19. Syria TV. (2021, December). *Autonomous Administration:: We continue to support bread in areas under our control*. مستمدة من https://bit.ly/3PfHkcL

20. RT Online. (2021, October). *The Syrian government approves the appropriations of the general budget at about 5 billion dollars*. مستمدة من https://bit.ly/3bYVtN3

21. Enab Baladi. (2021, October). *The Council of Ministers presents the initial appropriations for the 2022 budget*. مستمدة من https://www.enabbaladi.net/archives/520785

22. Adnan Abdel Razak. (2020, December). Syria approves the 2021 budget and increases the cost of fuel subsidies. *Alaraby*. مستمدة من https://bit.ly/3ynlEo9

23. Enab Baladi. (2021, November). *A local observatory.. "There are no clear criteria" in determining the groups excluded from supporting the Syrian regime's government*. مستمدة من https://www.enabbaladi.net/archives/527970

24. Ministry of Transport (Syria). (2021, August). *President al-Assad to the new ministry: Priority for production, job opportunities, and citizen support are part of state policy*.

25. Haddad, Abeer. (2022, February). End to subsidies is a matter of time. *Kassioun*. مستمدة من https://kassioun.org/syria/item/72064-2022-02-06-20-12-20

26. *Consultation with expert in NWS*. (2021, November). [Personal communication].

27. *Consultation with expert in NES*. (2021, November). [Personal communication].

28. North East Syria Agriculture Working Group (AWG), iMMAP & Food Security and Livelihood Unit (FSLU) & Geoinformatics Unit. (2021). *Crop Monitoring and Food Security Situation Update in NES*. iMMAP مستمدة من . https://immap.org/wp-content/uploads/NES_Crop_Monitoring_and_Food_Security_Situation_V3.pdf

29. Syria TV. (2021, November). *Autonomous Administration: Our wheat stocks are enough for the 2023 harvest*. مستمدة من https://bit.ly/3bZcAOx

30. Aw-Hassan, A., Rida, F., Telleria, R., & Bruggeman, A. (2014). The impact of food and agricultural policies on groundwater use in Syria. *Journal of Hydrology*, *513*, 204–215. مستمدة من https://doi.org/10.1016/j.jhydrol.2014.03.043

31. *Expert interview*. (2021, November). [Personal communication].

32. Khatib, Lina & Sinjab, Lina. (2018). *Syria's Transactional State How the Conflict Changed the Syrian State's Exercise of Power*. Chatham House. مستمدةhttps://www.chathamhouse.org/2018/10/syrias-transactional-state/3-rise-transactional-state من

33. Enab Baladi. (2021, February). *The Grain Corporation justifies the bread crisis*. مستمدة من https://www.enabbaladi.net/archives/454969

34. World Food Programme. (n.d.).*VAM food security analysis*. مستمدة من https://dataviz.vam.wfp.org/economic_explorer/prices

شكر وتقدير

تم إنتاج هذا الملخص من قبل فادي عادلة (باحث مستقل) ودايان دوكلوس (مدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة). وقام بمراجعة الملخص خارجيًا إدوارد توماس (معهد ريفت فالي) وتم تقديم الدعم من قبل علي أحمد (مهندس زراعي) لإجراء التقييمات الميدانية. وقام بمراجعته داخليًا كل من سانتياغو ريبول وميليسا باركر وآني ولكينسون (معهد دراسات التنمية) وتم تحريره من قبل فيكتوريا هالدين وليزلي جونز(أنثرولوجيكا). وتم تقديم دعم جزئي من قبل صندوق أبحاث التحديات العالمية في المملكة المتحدة ضمن مشروع ريكاب (ES/P010873/1).

اتصال

إذا كان لديك طلبًا مباشرًا بخصوص الملخص، أو الأدوات، أو خبرة فنية إضافية، أو تحليل عن بعد، أو إذا رغبت في الانضمام إلى شبكة المستشارين ، الرجاء الاتصال بمنصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني عن طريق إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى آني لودين (a.lowden@ids.ac.uk)، أو إلى أوليفيا تولوك (oliviatulloch@anthrologica.com).

منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني هي شراكة بين معهد دراسات التنمية، وأنثرولوجيكا، ومدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة. وتم دعم هذا العمل من قبل مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، ومنحة ويلكوم رقم 219169/Z/19/Z. الآراء الواردة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الممولين أو آراء أو سياسات معهد دراسات التنمية أو أنثرولوجيكا أو مدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة .

KEEP IN TOUCH

@SSHAP_Action info@socialscience.org www.socialscienceinaction.org SSHAP newsletter

اقتباس مقترح: ف. عدلة ، د.دوكلوس .(2022). اعتبارات أساسية: أنظمة تصنيع الخبز من القمح في سوريا المجزأة. منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني. معرف الفرص الرقمي: DOI: 10.19088/SSHAP.2022.027

تم النشر في يوليو، 2022

© معهد دراسات التنمية

هذه الدراسة مفتوحة الوصول وتم توزيعها تحت شروط رخص المشاع الابداعي 4،0 وتحمل رخصة دولية رقم (CC BY) والتي تسمح بالاستعمال غير المقيد والتوزيع وإعادة الإنتاج باستخدام أي وسط، طالما تم النسب إلى المؤلفين والمصدر وتم ذكر أية تعديلات أو اقتباسات.
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode